لغة – كلام الاستلام: 2026/10/15 القبول: 2026/11/01 النشر: 2026/11/26

حجيّة الإقرار في الدّرس البلاغيّ العربيّ الأصيل من تثبيت القواعد إلى إثبات النّضج – عبقريّة العلّامة الأخضريّ الجزائريّ نموذجا

✍ محمد الأمين سفير
amine.sefir@univ-temouchent.edu.dz
جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب /الجزائر
مخبر الخطاب التواصلي الجزائري الحديث

✍ عبد الجليل منقور
mankour.abdeldjelil@univ-temouchent.edu.dz
جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب /الجزائر

ملخص البحث

إشكالية البحث من صعوبة الجمع بين علوّ الهمة ونبل المقصد من جهة، والقول بفراغ الناتج وعجز الحاصل من جهة أخرى، مما يستدعي إعادة النظر في بعض الأحكام المتسرعة التي وصفت الدرس البلاغي العربي في أطواره المتأخرة بالجمود والقصور، بحثا في العلاقة بين استقرار القواعد والنضج المعرفي. فهو يتخذ – في مقاربة تاريخية تحليلية - من حجية الإقرار مدخلًا لتفسير رسوخ الأصول البلاغية بوصفه ثمرة مسار تراكمي قام على الاستقراء والمناقشة والاعتراض والترجيح، لازمت تطور البلاغة من عبد القاهر الجرجاني إلى السكاكي والقزويني. ثم يختبر هذه الأطروحة تطبيقيًّا من خلال منظومة الأخضري «الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون» وشرحها، كاشفًا عن التزامه بالبنية البلاغية الموروثة، التي تدل على استثمار عبقريته الفذة وأهليته نقلا وعقلا في اجتهادات تقف على التبويب والتصنيف والتحرير والتيسير التعليمي. ويخلص إلى أن استقرار الدرس البلاغي لا يعني جموده، وأن التجديد قد يتحقق بتنقيح الأصول وتطوير تطبيقاتها وتيسير تلقيها، داعيًا إلى تقويم التراث في ضوء منجزاته وشروط تشكّله.

الكلمات المفتاحية: البلاغة العربية، تجديد التراث، عبد الرحمن الأخضري، الجوهر المكنون، الاستقرار

LOUGKA - KALAM Reçu le: 15/10 / 2026 Accepté le: 01/11 / 2026 Publié le: 26/11 / 2026

The Evidentiary Value of Scholarly Assent in Classical Arabic Rhetoric: From Establishing Rules to Demonstrating Intellectual Maturity—The Genius of the Algerian Scholar al-Akhḍarī as a Case Study

✍ Sefir Mohamed El Amine
amine.sefir@univ-temouchent.edu.dz
University Of Ain Temouchent BELHADJ Bouchaib / Algeria

✍ Mankour Abdeldjelil
mankour.abdeldjelil@univ-temouchent.edu.dz
University Of Ain Temouchent BELHADJ Bouchaib / Algeria

ABSTRACT:

This study questions the assumption that the later stages of Arabic rhetoric were marked by stagnation and decline, examining the relationship between the stability of scholarly principles and intellectual maturity. Through a historical and analytical approach, it draws on the evidential value of scholarly endorsement to explain the persistence of rhetorical foundations as the outcome of a cumulative process involving induction, debate, objection, and critical judgment, from ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī to al-Sakkākī and al-Qazwīnī. The study then tests this argument through an examination of ʿAbd al-Raḥmān al-Akhḍarī's al-Jawhar al-Maknūn fī Ṣadaf al-Thalāthat al-Funūn and its commentary. It shows how al-Akhḍarī preserved the inherited structure of Arabic rhetoric while exercising his intellectual abilities through refinements in organization, classification, exposition, and pedagogical accessibility. The study concludes that continuity does not necessarily imply stagnation: scholarly renewal may take the form of refining established principles, developing their applications, and facilitating their transmission. It thus calls for reassessing the rhetorical heritage in light of its intellectual achievements and historical development.

KEYWORDS: **Arabic rhetoric; renewal of heritage; ʿAbd al-Raḥmān al-Akhḍarī; al-Jawhar al-Maknūn; intellectual stability.**

1.مقدمة:

ينتمي هذا المقال إلى مجموعٍ نقديٍّ يدعو إلى إعادة النّظر في طائفةٍ من الأحكام المتسرّعة وغير المؤسَّسة، التي أُلصِقت – تحت لافتة الحداثة – بالمعارف التّراثية عمومًا. ووجه التّخصيص فيه تعلّقُه بما آل إليه علم البلاغة العربيّ في أطواره المتأخّرة، حيث يجرى النّظر إلى بعض ما استقرّ عليه في مصنّفات ما بعد العلّامة السّكاكيّ بوصفها علامةَ قصورٍ وجمودٍ، بل وعجزٍ عن تطوير الدّرس البلاغي. والحال أنّ هذا الطرح – عند إخضاعه لمعيار التحليل – نجده ينبني على تجاوز خطيرٍ لإشكاليةً أعمق، تتمثّل في مساءلة مفهوم "جمود القاعدة " ذاته: أهو مزيّةٌ أم رزيةٌ ؟

لم يكن الثبات والاستقرار في القاعدة آية انتكاسٍ إلّا في بعض تمثّلات الدرس الحديث، التي تبدي تحفّظًا وأنفةً إزاء مصطلح القاعدة أصلًا، انطلاقًا من تصوّرٍ يُحمّله دلالةَ التصلّب والفرْضِ الخارجي. وهو تصوّر، في تقديرٍ تحليليّ يستند إلى مبادئ علم المنطق، يُغفل الطّبيعة التّكوينية للقاعدة؛ إذ ليست القاعدة معطًى اعتباطيًا مفروضًا من خارج النّسق، بل هي – في جوهرها البنيويّ – حصيلةُ استقراءٍ مكثّف لمتشابهاتٍ جزئيةٍ تتعذّر الإحاطةُ بها حصرًا، غير أنّها تنتظم تحت خلفيةٍ بنيويةٍ واحدة، بما يجعلها تعبيرًا عن انتظامٍ كامن، لا قيدًا مفروضا في تعسّفٍ.

وعلى هذا الأساس، كان من المناسبة أن تنتظم هذه الورقة البحثية الموجزة في عنصرين نظريين متكاملين: أولهما تاريخيٌّ نقليّ، يُعنى بتتبّع تشكّل التصوّرات البلاغية في سياقها التّراثي؛ وثانيهما فكريٌّ عقليّ، يستهدف تحليل تلك التصوّرات في ضوء أدوات فلسفة اللغة ومقولات النظر المنطقي، ويستشكل إمكانية توارد الخطأ وتناقله والتّواطؤ على تلقينه من عقول لا يجمع بينها إلّا العبقريّة والموسوعيّة والقصدُ الرّشيد. ثم يشترك هذان المستويان – القائمان على التجرّد – في التأسيس لعنصرٍ ثالثٍ تطبيقيّ، يتنزّل منزلة التّمثيل، من حيث استدعائه لنموذج عبقريّة فذّة، فيُجسّد ما تقرّر نظريًا في تكامل، ويحتجّ له، ويزيد على الفرق بين التواضع على قاعدة لغوية وبين استعمالها وتوظيفها ببراعة أدبية، بيان مجالات توظيف البراعة والذكاء، والفطنة واستغلال الفرصة وتقريب البعيد.

2.بنية الدّرس البلاغي العربي ومسار نضجه

سأنطلق، في سياق النّظر في تاريخ تطوّر علم البلاغة العربيّ، من طرح إشكالية قد تبدو لأوّل الأمر بديهيّة الجواب : أيّهما كان الأسبق، وضع علم البلاغة بضبط حدّه وموضوعه ثم العمل على البحث في مسائله، أم اشتداد الحاجة إلى وضعه ؟

الأسبق من ذلك كلّه، أنّ الإبلاغ، من حيث هو الوظيفة الأصليّة للّغة، يمثّل الأساس الذي انبنى عليه التواضعُ على نظامٍ لغويٍّ مشتركٍ بين أفراد الجماعة اللّسانية؛ إذ لا يتصوّر قيامُ تواصلٍ فعّالٍ يضمن وصول الرّسالة المرتسمة في ذهن المتكلّم إلى ذهن المتلقّي دون اشتراكٍ في الرّمز، ولا دون تواضع مسبق على جملةٍ من السّنن التي تقيّد التّعامل بهذه اللغة ومن القوانين التي تضبط كيفية استعمال هذا الرّمز، اتّقاءً للّبس في طريق تحقيق الغاية، واحترازًا من تشوّه في الدّلالة المؤدّاة. فكان هذا الاشتراك، في حقيقته، استجابةً لحاجةٍ تداوليةٍ ملحّة.

غير أن الواقع كشف أنّ بعض الرّسائل الممتثلة للسّنن المتّفق عليه قد تصل إلى المتلقي، لكنها إنّما تُوصَّلُ إليه مع مشقة واضحة تعتري المتكلم، ومعاناة ظاهرة في الأداء، تجعله يلّف ويدور، فلا يُخطَّأ في موافقة اللّغة من حيث النظام الذي تنبني عليه، لكنه، ربما لا يُبلِّغُ المتلقيَ فحوى رسالته إلّا عبر تراكم القرائن المتفرّعة عن كثرة لفّه ودورانه .

فمن هذا المنظور القاضي بعدم تلازم الامتثال للسّنن وتحقق الإبلاغ على أكمل وجه، يظهر التّفاضل بين المتكلّمين، لا في مجرّد سلامة الأداء، بل في الإسراع به، أو قل في قدرتهم على الجمع بين ثلاثة شروطٍ متلازمة : دفع الغلط، وتحقيق الوضوح، واختزال المسافة الزّمنية للإفهام .

فكان الذي احتيج إليه، معرفةُ السّر الكامن وراء ظاهرة التفاضل بين المستعملين لنفس الرّمز ونفس السّنن، والذي ذكرنا من الإسراع رغم أنه لا يفسر الظاهرة إلى جزئيا وإجمالا إلّا أنّه حقّق في أول الأمر اجماعا، أو شبه اجماع، لدى العرب المختصّين – في وعي التراث البشريّ - بملكة الإيجاز المقرون بالإبانة، فانصرفوا إلى تعريف البلاغة على أنّها حصول تلك الملكة التلقائيّة، وهو التعريف الذي اعتمده الممهدون لهذا الدرس في أوّل أطواره، يقول ابن المقفع (ت 143 ه) : " البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السّكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون ابتداء، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطبا، ومنها ما يكون رسائل. فعامّة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى، والإيجاز هو البلاغة " . (الجاحظ، 1998، ص161)

غير أنّ الصّدمة في تاريخ العرب، كانت في ذلكم التحدّي الذي نزل به الروح الأمين، إذ هو الذي ارتقى بالمسألة من مستوى الممارسة إلى مستوى الإشكال النظريّ، ومن الذّوق إلى البرهان. لقد فرض هذا التحدّي ضرورةَ البحث في معايير التفاضل بين الأقوال، لا على جهة الانطباع، بل على جهة التّقعيد والتّعليل، فانبثق عن ذلك جهدٌ علميٌّ حثيث، سعى إلى استقصاء وجوه الكمال التي بها يتميّز خطابٌ عن آخر. فكان من الطّبيعي، في المرحلة الأولى، بعد أن اختزل مفهوم البلاغة في الإيجاز، باعتباره المظهر الأبرز لاقتصاد القول وحيث يجتمع الوضوح والسرعة مع انتفاء الخطإ، أن توضع تعريفات كثيرة لمفهوم البلاغة.

والأصح في هذه المرحلة الأولى، ألّا نقول وضعت للبلاغة تعريفات كثيرة، بل أن نقول وضعت فرضيّات كثيرة ، شارك في تطويرها كبار العقول من كلّ الطّوائف الإسلاميّة على اختلاف مشاربها، وأن كلّ تلك الفرضيّات نالت حظّها الأكمل من الزجّ بها في مجال التّطبيق، بل وعرضت أدواتها الإجرائية وخلفياتها المعرفيّة على أكمل النّصوص البشريّة وعلى النّص الإلهيّ المعجز المبينِ المتحدّي للبشر كلّهم، فتشكّل بذلك منهج علميّ تجريبيّ منقطع النّظير في التاريخ ، يجمع بين البرهان النّاقد وبين التّطبيق المثاليّ، وتجتمع لتطويره عقول زاكية زكيّة لكنّها، مع ذلك، لا يُسلّم بعضها لبعض - من حيث العلميّة - إلّا بموضوعيّة صارمة .

ولمّا لم يكن التحديد الأوّل – على أهميّته التأسيسية – ليستوعب سرّ الإعجاز، ولا ليكشف عن البنية العميقة للتفاضل؛ فقد تبيّن للدّارسين المؤسسين أنّ الإيجاز، وإن كان شرطًا معتبرًا، لا يكفي وحده لتفسير تفاوت الخطابات. ومن هنا اتّجه النظر إلى ما وراءه، إلى وجوهٍ تحسينيةٍ أعمق، اشتغل عليها العلماء بإمعانٍ وتأمّل، حتى كاد يستقرّ الرّأي – مع أبي هلال العسكري – على ترجيح الاعتبارات اللّفظية، دون إغفال الأصل الدلالي الذي يظلّ مناطَ التبليغ وعماده.

غير أنّ هذا المسار، على ما فيه من تراكمٍ معرفيّ، تظافرت فيه جهود أفذاذ منهم أبو عبيدة (ت208هـ)، والأصمعي (ت211)، والجاحظ (ت255هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، والمبرّد (ت285هـ)، وثعلب (ت291هـ)، في مرحلة، وابن المعتزّ (ت296هـ)، وقدامة بن جعفر (ت336)، والرّماني (ت386هـ)، والعسكريّ (ت395هـ)، والباقلاّني (ت403هـ)، والقاضي عبد الجبار (ت415هـ)، في مرحلة لاحقة ، أقول، إن هذا المسار ظلّ محتاجًا إلى نقلةٍ نوعيّة تعيد ترتيب العلاقة بين اللّفظ والمعنى على أسسٍ أكثر إحكامًا؛ وهو ما تهيّأ – على نحوٍ حاسم – مع عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، حيث أُعيد تأسيس النّظر البلاغيّ على قاعدة النّظم، بما يحوّل البحث من تتبّع المحاسن الجزئية إلى تحليل العلاقات الكلّية التي تنتظم بها الدلالة. وبهذه النّقلة عُلمَ يقينا أنّنا تجاوزنا مرحلة إمكانية الغلط في إرساء اللّبنات الأولى للعلم وتشييده – بعد الكمّ الهائل من المناقشات التي سبقته – على أساسٍ راسخ لا يُتصوَّرُ معه إعادة استدعاء المقدمات الأولى، لأن فعل ذلك سيفضي حتما إلى نفس النتيجة. وليس أدلّ على ذلك، من تجربه الذي انبرى له جار الله الزمخشريّ (ت538).

فلّما أحكم العلم نظريا، وتبدت قواعده الأصول، وأثبت نجاعته تجريبيا، لزم أن تنصرف الجهود إلى تهذيبه وتنظيمه، فحاول الرّازي (ت544هـ)، وأجاد السّكاكي (ت656هـ)، وكمّل القزويني (ت739هـ)، فاستوت على الجوديّ. والذي أريد أن أؤكّد عليه هنا، أنّ عمليّة التّنظيم هذه هي الأخرى عمليّة فريدة من نوعها في تاريخ المعرفة البشريّة، فإنّها كانت من الوعيّ المنهجيّ بحيث لم تلغ الفرضيّات الأولى، ولم تقص نتائجها، بل نظرت إلها على أنّها وإن لم تقو على تفسير الظّاهرة في إجمالها إلّا أنّها لم تكن محاولاتٍ عابثة، خالية من رأي

سديد ورؤية نافذة، فأعجِب بِها من مرحلةٍ ذات فرادةٍ في التّاريخ سعت إلى الكمال، فأدركته بقيامها على مبدئ الإزاحة وعدم قيامها على مبدأ الإقصاء، وأعجب بِعقول أتت من بعدُ قابلت ذلكم كلّه بازدراء .

وبذلك، يتبيّن أنّ الحاجة إلى البلاغةِ العلمِ كانت هي علّته الباعثة، ولم يكن هو ليسبقها، وأنّ التّقعيد إنّما جاء لاحقًا ليمنح تلك الحاجة صورةً علميةً منضبطة، تتدرّج من الإدراك الفطريّ إلى البناء النظريّ، في مسارٍ تتعانق فيه الضرورة التداولية مع الصرامة المنطقية، ضمن أفقٍ يسعى إلى إحكام القول، وإبلاغ المعنى في أصفى صوره وأقصر طرائقه.

وإنّه، بالوصول إلى مرحلة القزويني نكون قد وصلنا إلى ما يتجاوز الخلاف في مسألة التّطور، ذلك أنّ الأطوار التي سبقت السّكاكي أثارت تسؤلات لدى الباحثين ، من حيث كون المقاربة بالترتيب الكرونولجي، قد تضم المؤلف إلى من هو فوقه أو دونه ، يقول عشري زايد : " إنّه من الصّعب تحديد بداية تلك المراحل ونهايتها على نحو حاسم دقيق يمكننا معه القول بأنّ عند هذه النقطة المعينة تنتهي هذه المرحلة أو تلك من مراحل حياة البلاغة العربية وتبدأ هذه المرحلة الأخرى . فكثيرا ما كانت المراحل تتداخل بحيث تختلط بداية كل مرحلة بنهاية المرحلة السابقة. وكثيرا ما كنا نجد في إحدى المراحل بعض المؤلفات التي تنتمي في سماتها وخصائصها، أو الكثير منها على الأقل، إلى مرحلة سابقة " . (زايد، 1982 ، ص10-11)

لكن، بعد ذلك سأصل إلى المرحلة الأبرز من وجهة نظر هذه المقالة، وسيجيبنا عن السّؤال الأوّل الذي أثرناه العلاّمة السّيوطي – رحمه الله - إذ يقول : " هذا بيان لانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة : وذلك أنّ البلاغة مرجعها إلى التّحرّز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلّا لأدّاه بغير مطابقة، وإلى تمييز الفصيح من غيره وإلّا لأورد المطابق بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغا، وذا أي تمييز الفصيح من غيره بعضه يعرف من علم اللغة وهو الغرابة، وبعضه من علم التصريف وهو مخالفة القياس، وبعضه من علم النّحو وهو ضعف التأليف والتعقيد اللفظي وبعضه يدرك بالحس وهو التنافر، فاستغني عن ذكر ما يعرف به في هذا الكتاب وغيره من كتب البلاغة، فلم يبق ممّا ترجع إليه البلاغة إلا الاحتراز عن الخطأ في التّأدية فوضع له علم المعاني، وتمييز السّالم من التعقيد المعنوي من غيره فوضع له علم البيان، ثم احتاجوا إلى معرفة توابعها فوضع له علم البديع" . (السيوطي، 2011، ص54) . والعلاّمة الدّمنهوري – رحمه الله - إذ يوجّه ترتيب الجوهر المكنون في الثلاثة الفنون : " أنّ المذكور في الكتاب إمّا مِنْ قبيل المقاصد أو لا، فإن كان مِنْ قبيل المقاصد، فإن كان الغرض منه الاحترازُ عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفنُّ الأوّل، وإن كان الغرض منه الاحترازُ عن التّعقيد المعنويّ فهو الفنّ الثّاني، وإنْ كان الغرضُ منه معرفة وجوه تحسين الكلام فهو الفنُّ الثّالث " . (الدمنهوري، 2018، ص194).

وإنّ المتأمّل في هذين النّصّين، ولو اقتصر عليهما، لسوف يتبيّن له أنّ علمَ البلاغة العربيّ يمثّل نموذجًا مكتملاً لعلمٍ تأسّس عن حاجةٍ باعثة، ثم تدرّج في بنائه عبر أطوارٍ من النّظر والتّقعيد والمراجعة، حتى بلغ

درجةً من النضج المنهجيّ تقارب حدّ الاكتمال النسبيّ، إذ لم ينشأ من فراغٍ نظريّ، بل من ضرورةٍ تداوليّةٍ ملحّة، غايتها ضمان سلامة الإبلاغ والاحتراز عن انقطاع التّواصل، ثم الارتقاء بالأداء إلى مراتبَ في الفصاحة والبراعة. ولم يزل حريصا على ذلك، مترقّيا في درجات التّكميل، حتّى أمكن حصره - حصراً منظّما غير مقصٍ - في التّحرّز عن الخطأ أوّلا وقبل كلّ شيء، وتمييز القريب من المتباعد بعده، ومعرفة وجوه التكميل أخرا، وانبنى على ذلك توزيعها في علوم ثلاثة: المعاني لضبط المطابقة، والبيان لرفع التعقيد المعنوي، والبديع لاستيفاء وجوه التحسين؛ وهو انتظامٌ يكشف عن وعيٍ قبليٍّ بالمقاصد، تَلَتْه استجابةٌ تنظيريّة تشكّلت في أفقه وانضبطت بحدوده.

ثمّ إنّ هذا التّناغم الدّاخلي في منهجيّة الدّرس والتّدريس يتعزّز بالبنية الهرميّة للعلوم اللغويّة ككلّ متراكبٍ، حيث تتدرّج الدّلالة من الحرف إلى الكلمة، ومن الكلمة إلى التركيب، ومن التركيب إلى الخطاب، تتوزّع بحسبها العلوم مستوياتٍ: الصرف لبنية الكلمة، واللغة المعجمية لمعناها الإفراديّ، والنحو لتنظيمها التركيبيّ، ثمّ البلاغة لضبط معناها في حال التأليف. فتظلّ فيه البلاغة، على أنّها ذروة هذا البناء، مشدودة إلى أخواتها، لا تستقلّ، بل تتأسّس تأسّس الغاية على الوسيلة، فتأخذ مادّتها من تلك العلوم، وتعيد توجيهها نحو تحقيق الإبلاغ المناسب بوصفه العلّة الغائية للخطاب.

ثمّ إنّك ترى – بما ترتّب ذكره في هذا المبحث – أنّ هذا التأسيس الواعي المحكم لم يكن آنيًّا، بل مرّ بمسارٍ تجريبي علميّ تقوَّم بطول المراس، نقدا وتمحيصا، وأخذا وردّا، وتكثيرا وحذفا، وتساؤلا وشرحا، فتعاقبت التنظيرات الأولى، ثم خضعت للمراجعة والاعتراض، ثم أُعيد شرحها وتفريعها وتطبيقها في مدوّنةٍ علميّةٍ متنامية؛ حتّى جزم بأن كلّ لبنةٍ في هذا العلم لم تُوضَع إلا بعد نظرٍ، ولم تُثبَت إلا بعد اختبار، ولم يُحذَف منها أو يُزد فيها إلا في سياق أخذٍ وردٍّ علميٍّ صارم، تتحقّق فيه شروط الاعتراض المعتبر، من إحاطةٍ واستقراءٍ وقدرةٍ على الترجيح. ممّا يدحض أيّ ادعاء بأنها كانت تجميعيًّا اعتباطيًّا .

وعلى هذا الأساس، فإنّ ما يبدو من ثبات في القواعد البلاغيّة الأصول – بعد أن تجاوزنا مرحلة التشييد - لا يُحمل على الجمود، بل على انه استبقاء لما كان نُقّح عبر مسارٍ نقديٍّ تراكميّ، حتى استقرّ في صورة نسقٍ معرفيٍّ متماسك، تتكامل فيه الأصول والفروع، وتنتظم فيه القواعد والتطبيقات، على نحوٍ يجعل الزيادة فيه أو النقصان منه خاضعًا لميزانٍ دقيقٍ من الحجّية والترجيح. فهو إذن وعيٌ على وعيٍ، وعي بضرورة الحفاظ ناجم عن وعي باستيفاء متطلّبات التأسيس .

يبقى، في ختام هذا المسار، سؤالٌ منهجيٌّ يحتاج إلى تحريرٍ أدقّ، وهو: هل يُعَدّ الاشتغال على تقريب تعاطي العلم، وتيسير أخذه، وإحكام طرائق تحصيله وإحرازه، لونًا من ألوان التجديد بالمعنى العلميّ المعتبر، أم أنّه يظلّ خارج حدوده لكونه من حيث كونه لا يتوجّه إلى إنشاء الأصول أو إعادة بنائها ؟ وبعبارةٍ أخرى، هل

يُقاس التجديد بمدى تأثيره في بنية العلم ذاتها، أم يدخل فيه - على جهةٍ معتبرة - كلّ ما من شأنه تحسين وسائطه وتفعيل إمكاناته في التداول والتلقّي؟

ويستتبع ذلك تساؤلٌ آخر لا يقلّ أهميّة، وهو: هل يُقرأ عدمُ العدول عن الطريقة العلميّة الأولى، مع إمكان المراجعة، على أنّه علامةُ جمودٍ وقصورٍ في النظر، أم أنّه يقرأ بوصفه وعيًا بقيمة المنجز، وإدراكًا لرسوخ أصوله، بما يجعل الإبقاء عليه اختيارًا علميًّا راجحًا لا عجزًا عن تجاوزه؟

3.الإقرار بوصفه مفهوما حجاجيّا

إنّه قبل الشّروع في إقامة البرهان على حجّية الإقرار - إقرارِ الكفءِ الذي استكملت فيه شروط الأهليّة العلميّة - يتعيّن توجيه النّظر إلى قرينةٍ منهجيةٍ دقيقة، كثيرًا ما يقع فيها الخلط، وهي مسألة الجمود وعلاقتها بكلّيات العلم المؤسّسة. ذلك أنّ الذي أراه، أنّ الجمود إنّما توصف به القرائنُ المستعملةِ للغةِ النّظامِ، لا العلوم المؤصلة لكلّياتها، فالوصف بالجمود على أنّه قرين عجزٍ، في التحقيق، لا يتعلّق بالبنى العلميّة في ذاتها، من حيث هي أصولٌ مؤسِّسة مستندة إلى أدلةٍ إجماليةٍ واستقراءاتٍ واسعة، وإنما يتعلّق بالقرائن المنتجة للخطاب في شكله الجزئي المخصّص بالمقام التداوليّ من كلّ الحيثيات التي تكتنفه، ومن حيث قدرة القرائن على تفعيل تلك الأصول في مقام الاستعمال. فثمّة إذن فرقٌ معرفيّ جدُّ معتبرٍ بين إقامة القاعدة بوصفها نصًّا مؤسِّسًا يُنزّل منزلة الأصل، وبين توظيفها في مقام البيان، حيث تتجلّى طاقات الذكاء، وابداعات الاستثمار على نحوٍ يحقّق المقاصد فلا يعدل عنها، ويستجيب لمقتضيات الحال بإبداع فلا يقلّد فيها.

وحقّ علينا - إذ نقول إنّ الجمود إنّما توصف به القرائن - أن نبيّن أنّ القرائن طائفتان، طائفة المنتجين وأسمى مراتبهم الفحول، وطائفة المتلقّين وأسمى مناصبهم النّقاد. ذلك أنّ التلقّي ليس فعلًا سلبيًّا مجرّدًا، بل إنّه فنّ قائم، وعمليّةٌ معرفيّةٌ مركّبة، تصبو إلى لذّة الفهم، فيلزمها نقد آلة التمييز والموازنة، واستحضار القواعد في مقام النظر، بحيث يُعاد بناء الخطاب في الذهن وفق مقتضياته، فإذا قصرت القريحة في هذا المقام، عجزت عن إدراك وجوه المطابقة ومواطن الإحسان، وربّما انحرفت إلى أكثر من ذلك .

هذا، وإنّ سؤالا يطرح نفسه بإلحاح : لم لم يُنظر إلى الجمود في القاعدة الأساس على أنّه أصل ؟ ألا ترى، أنّ ثبات القاعدة واستمرار العمل بها لا يُعدّ - في ذاته - دليلًا على قصورٍ أو جمود، بل قد يكون، بحسب ميزان الاستدلال، قرينةً ظاهرةً على رسوخها وبلوغها درجةً من الاكتمال النسبيّ الذي لا يستدعي إعادة التأسيس، من حيث لا يتصور الجمع بين الغائية الهادفة والبقاء المتجدّد في طور التأسيس .

وإذا نظر إليه من هذه الزّاوية، فكيف يتصوّر أنّ يعدل عن درء المفسدة وإصلاح الخلل من بلغ رتبة الاجتهاد واستجمع أدوات النظّر من إحاطةٍ واستقراءٍ وترجيح وقد وقف على خللٍ في الأصول أو قصورٍ في المقدمات. إنّ عدولا كهذا لا يتصور إلّا خروجا عن العمل بمقتضى الأمانة العلمية وبداهةِ درء المفاسد المعرفية. فحيث لم يقع ذلك، مع قيام المقتضي وانتفاء المانع، كان هذا السكوت - المقرون بالأهليّة - دالًّا على الرضّا، ونازلًا منزلة الإقرار الحُجّي، الذي يقترب، في قوّته، من القرائن الموجبة للظنّ الغالب إن لم يُفضِ إلى ما يقاربه من اليقين النسبيّ.

وحيث إنّ عدم الإقدام على إعادة الصياغة أو نقض المقدمات، عند من استكمل أدوات النظر، لا يتصوّر أن يُفسَّر بعجزٍ ولا قصور، فإنّ الذي يترجّح - وفق بديهيّات الترجيح - هو كون ذلك الفعل اختيارًا علميًّا مبنيًّا على إدراكٍ واعٍ لسلامة النسق واتساقه في ضربٌ من الاستصحاب المنهجيّ الذي يُبقي ما كان على ما كان، لا تقليدًا، بل ترجيحًا بالأقوى، واستنادًا إلى أنّ اليقين لا يزول بالشك فيه، فضلا بأن يزيله شكّ في غيره .

وبهذا الاعتبار، اعتبار الإقرار فعلا اختياريا علميّا مبنيا على وعي برهانات المرحلة، فإنّنا سنحاول زيادة في إثباث رجحانه – وهو راجح - على غيره من وجوه، عبر إعادة قراءته من عدة زوايا، فمن كونه معضود بتظافر وتواتر، ومن كونه أكمل من الاعتراض، ومن كون أنسب للفطرة، ومن كونه في حقيقته سكونا حركيا، ومن كونه أولى من غيره توظيفا لطاقات التجديد في رهنات المرحلة. حتّى إذا تقرّر أنّه إنما يعرّف على أنّه تحفّظ عن فتح باب إعادة التأسيس بغير دليلٍ راجح، عُلِمَ كونُه لا ينبني على تبعيّةً ساذجة، بل هو اتّباعٌ مؤسَّس على العلم، يُقرّ بكمال النّموذج في حدوده، ويزيح فعل التّجديد إلى مجاله الطبيعيّ حيث يتحقّق الاجتهاد الحقّ في تنزيل الكلّيّات على الجزئيّات، لا في نقض الكلّيّات ذاتها.

فمن فوق منطلق كون التسليم بما استقرّ من القواعد لا يساوق بالضرورة قصورًا في الفهم، بل قد يكون - وفق منطق الاستدلال المتقدّم - دليل نضجٍ معرفيّ، يُحيل إلى إدراكٍ واع كامل انبنى عليه تقليل في الاعتراض ، ومزيد اتضاح في مراد الخطاب التأسيسيّ الأوّل، لا مجرّد خضوعٍ مجرّد له، نذكّرُ، ابتداء أنّ الاعتراض من حيث هو اعتراض لا ينهض حُجّةً في ذاته، ولا ينفرد دليلا على كون التّطور العلميّ في حقل الدّراسة هذا يسير في مساره الصّحيح، فإذا انضاف إلى الاعتراض قرائن دلّت على أنّ المعترض لا أهليّة له – من حيث الإحاطة العلميّة واستيفاء أدوات التّرجيح - تُمكّنه من نقضِ السّابق ، تأكّد الأوّل تأكدا يقود إلى اليقين .

ونثير في هذا المسار سؤالًا منهجيًّا لازما : من يملك صلاحية إيراد النّاقض إن وُجد الخلل، ومن له أهليّة نقض القواعد الأصولِ ؟ والجواب - في ضوء منطق الجماعة العلميّة - أنّ هذه الصلاحيّة لا تعطى لمتحمّسٍ

هاوٍ، بل يُخصّ بها ذلك الذي قلنا إنّه استكمل أدوات النّظر وأقرّ له العدول بالرّتبة ، أمّا أن يُعدل عن فعلِ الأكابرِ، ويستدلّ على وجوب النّقض بقول المرقِّص الحكّاء حكايات "زوجي تزوّج" فأغربُ من أن يتخيّل .

فإذا عُلم أنّ أهل تلكم الرّتبة العالية المشهود لهم بها في الأرض وفي السّماء، قد اطّلعوا، وتأملّوا، فأجالوا الفكر وقلّبوا النّظر، فلم يُقدِموا على النّقض مع قيام مقتضيه الظّاهر، وانتفاء موانعه لديهم خاصّة، تعزّزت القرينة على عدم الحاجة إلى النّقض أصلًا، وانصرفت الهمم إلى أولويّة المرحلة من إزاحة فعل الإجتهاد إلى محلّه المعاصر .

وعلى هذا الأساس، يغدو الإقرار- الصّادر عن أهليةٍ معتبرة خاصّةُ - فعلًا حجاجيًّا دالًّا على استبصارٍ بمناط التّجديد، لا مجرّد سكوتٍ سلبيّ؛ ثم إنّه معضودٌ فوق كونه غير منقوض، معضودُ بالكثرة، ألا ترى أنّه يتقوّى بتكاثر الشّروح والتقريرات والحواشي، بما يمثّل آليات ترسيخ تُنزل منزلة الإجماع السكوتي بشروطه، وتفيد - بمنطق الترجيح بكثرة الأدلة - انتقال العلم من طور التّأسيس إلى طور الاستقرار، حيث يصبح الثبات نفسه حجّة معرفيّة، فلا يكون من قبيل التقليد المذموم، بل من الاتّباع المؤسَّس على نظرٍ واستبصار، إذ يشتغل الاجتهاد المقيّد داخل النسق بالترجيح والجمع عند التعارض الظّاهري دون نقض الأصول .

كما أنّ عدم اعتراض النخبة المؤهّلة في هذا الطور لا يُقرأ بميزان طور التأسيس - حيث كانت شدّة النقد مطلوبةً لتمحيص الأصول - بل يُفهم في ضوء فقه الأولويات واعتبار المآلات، فقد يكون الانصراف إلى الشرح والتفريع أرجح من إعادة البناء، لأنّ ما لا يتمّ المقصود إلا به فهو واجب، وحفظُ العلم وتيسيرُ مسالكه مقصدٌ لا يتحقّق إلا ببسطه وتقريبه.

ووجه مناسبته للفطرة أنّه لا يبقي العمل في طور التأسيس على الدّوام، إذ هو مرفوض عقلا ومناف لقصد البلوغ إلى الغاية ، بل كمال العقل أن تنقل شراسة الاعتراض في مرحلة التأسيس إلى شراسة الإحتفاظ بعد طور الإنجاز، أي إلى سعي حثيث في مسار استبقاء النتائج اليقينية التي بذل فيها الوسع واستنفد في تمحيصها الوقت والجهد، مناسبة للمقاصد المعتبرة التي تدور مع حفظ القيّم دوران الحكم مع العلّة. أمّا فعل الهدم بعد البناء، وتكريره، فإنّه لا يقال إنّه فعلٌ غير مدروسٍ ، بل إنّه فعلُ مختلٍّ عقليّا، أنْ كان الإنسانُ أحرص ما يكون على استبقاء المكتسب الصّالح، فالمحارب من حيث هو لا يبرح مدافعا عن ما حرّره، والمشّيد بناءً لا يخطر له ببالٍ أن يعمد إلى هدمه مجدّدا وقد بذل الفكر والوسع في إتمامه، هذه لمرّة واحدة، أمّا أن يقيم على فعل النّقض والبناء، ثم النقض ثم البناء، فجنون ظاهر، وفي العلم، فعبن الرّجعية، أولا ترى إلى قول الحقّ عزّ وجلّ " ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا" (النحل، 92)

ولا يظنّ أنّ سكون المنتخبين النّجباء سكون تعطيل ، بل هو سكون حكمةٍ، وسكون انشغالٍ بالمطلوبِ وجوباً عن المرغوبِ هوىً ، " وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مرّ السّحاب " **(النمل، 88)** ، فما قام به غيرك عنك على وجه الكمال لا تقم به، لا تقم به عن نفسك.

والحاصل، أنّ الإقرار ينطوي - في بعده العميق - على دعوى ضمنية مفادها أن لو تبيّن خللٌ جوهريّ لبادر المجتهد إلى تقويمه، فلمّا لم يفعل، مع قدرته على أن يفعل، دلّ ذلك على سلامة النسق في الجملة، وأنّ الإبقاء عليه ترجيحٌ للأقوى لا عجزٌ عن النقض .

وإنّ التجديد ليس نسقا قارّا مطّردًا، بل يتبدّل بتبدّل أطوار العلم: فهو في طور التأسيس تجديدٌ إنشائيّ يقيم الأصول، وفي طور الاستقرار تجديدٌ وظيفيّ يفعّلها عبر تحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه، مع مراعاة المقاصد ومآلات الأفعال، وسدّ ذرائع الاضطراب المفهومي. وبذلك تُعاد صياغة العلاقة بين الإقرار والتجديد على وجهٍ تكامليّ. يحفظ الأوّل الأصول ويؤكّد على اكتمال النموذج، ويوسّع الآخر مجالات اشتغاله دون أن ينقض عله، أو يعمل على تقريب تعاطي العلم بتيسير مصطلحه، وتوضيح دلالاته، وتنظيم مادّته بما يلائم أحوال المتلقّين من كل عصر وفي كلّ مصر.

فإذا تقّرر البرهان على أن العالم إذ بلغ درجة عالية من الموسوعية والعلمية ، ثم لم يعمد إلى إعادة صياغة العلم أو أو إعادة النظر في المقدمات أو إعادة التأسيس كان ذلك حجة ظاهرة على أن العلم قد تأسس على أصول راسخة من حيث إنه لم يجد فيه ما يدعوه إلى الدعوة إلى تغيير، أو إلى مباشرة التغيير فيه ، وتأكد ذلك بمفهوم التقرير مع المشاركة في العمل ، لم يبق على إثبات نضج الدرس البلاغي إلّا البرهان على أنّ المعرضين عن نقده هم بالفعل المؤهلون علميا وفكريا وسلوكا. فمتى ثبت ذلك لهم جزم أن المطلوب محقق. وهو ما سنتبثه بالنموذج في المبحث التالي.

4.عبقرية العلامة الأخضري حجّة في توطين الدّرس البلاغي

1.4. تعريف بالعلامة الأخضري :

هو "الشيخ العلّامة، الإمام، الصّوفي، الزّاهد، الورع، التقيّ، المستقيم، الأستاذ، المعلّم، المصلح، المجتهد، المحقّق، المدقّق، الباحث في شتّى الفنون والعلوم، النّاكر للذّات، سيدي أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الصّغير بن محمّد بن عامر الأخضريّ" . (الدراجي، 2009، ص10) السّلمي نسبا، الجزائري مولدا ومنشأ، المالكيّ مذهبا، الزّروقي الشّاذليّ طريقة .

ينتهي نسبه إلى الصّحابي الجليل العباس بن مرداس بن أبي عامر السّلمي، فهو من بني سليم، وإنّما ينسبون إلى الجبل الأخضري اللّيبي لأن أسلاف الشّيخ مرّوا به (الأخضري، 2006، ص10) ، أمّا هو فولد

في قرية بنطيوس الواقعة جنوب غرب ولاية بسكرة، سنة 920 هـ . (الأخضري أ.، 2018، ص13) ونشأ فيه في بيت علم وصلاح، فأخذ العلم عن جده محمد بن عامر الأخضري، وتفقّه على يد والده الشّيخ الصغير بن محمد، وهو صاحب حاشيةٍ على مختصر العلامة خليل المالكي، وشرحٍ على ألفية بن مالك النحوي، ثم أكمل وراثة أبيه بتلقيّه عن أخيه الشقيق الشيخ أحمد الأخضري، الورع الزّاهد. كما أخذ مشرب الطريقة الشاذلية الزّروقية عن الشيخ محمد بن علي الخروبي، وجملة من العلوم النقلية والعقلية عن الشّيخ عمر الوزان القسنطيني (سعد الله، 1998، ص500) . ثمّ قعد للتدريس والتأليف، جامعا بين عبادتي التعليم والتفكّر، بزاوية جدّه الزّاوية الأخضريّة .

توفي – رحمه الله - بقرية كجال جنوب شرقي مدينة سطيف، سنة 953 هـ (الأخضري أ.، 2018، ص146) ، فهو على القول الرّاجح لم يعش سوى ثلاث وثلاثين سنة، ثلاثٌ وثلاثون سنة لم تمض إلّا ومصنّفاته مقرّراتٌ في أشهر المدارس الإسلامية مشرقا ومغربا.

2.4. عبقرية العلامة الأخضري:

عبقريّة الإمام الأخضريّ ممّا لا يختلف فيه، ولا أدلّ على ذلك من كثرة مؤلّفاته مع تنوّع العلوم التي صنّف فيها، فقد كان رحمه الله حجّة بحقٍ في المنقول والمعقول، غير أنّ الذي يبعث على الإعجاب، ويستعصي على التّفسير بالحسابِ، أمران، الأوّل اجتماع كلّ تلك العلوم له في سنّ مبكّرة جدّا، والثّاني أنّ الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الجزائر آنذاك لم تكن في استقرار يسمح بازدهار العلم أصلا، فكيف بالنّبوغ فيه.

إنّ من علامات نبوغه – رحمه الله - أنّه شرع في التّأليف وهو ابن سبع عشرة سنة، وقد خاض في علوم مختلفة جدّا، كثيرٌ منها عقليّ محض، وسنعرض في هذا الجدول عددا قليلا من منظوماته، وسنّ الأخضري يوم أتمه، والعلم الذي ينتمي إليه:

الجدول 1: بعض منظومات الأخضري التي ألفها في سنّ مبكرة مع كونها في علوم متباينة

النظم	العلم	سن الأخضري
أزهر المطالب في هيئة الأفلاك والكواكب	الفلك	20
الدرة البيضاء من أحسن الفنون والأشياء	الرّياضيّات	20
نظم السراج	الفلك	20
السلم المنورق	المنطق	21
القدسية	التّصوف	24

الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون	البلاغة	30

وليس هذا الذي في الجدول موروث الأخضري، ولكن ما ظفرنا بسنة تأليفه، وإلّا فهو – رحمه الله – قد ألّف عدد كبيرا من المنظومات والشروح، في أكثر علوم قومه. **(عدنان عثمان، 2020، ص24)**

وسنأخذ – بما يتناسب مع مسار هذه الورقة البحثيّة - مثالا واحد، وهو نظم المنطق الذي يقول في آخره:

وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

لا سيّما في عاشرِ القرونِ ذي الجهلِ والفساد والفتون

(الأخضري ع.، 2006، ص10)

إنّه فوق كون السّلم المنورق مؤلّفا في سنّ مبكرة جدا ، فإنه كان في درجة عالية من الإحاطة بالماضي، والملاءمة للحاضر، حتّى إنّه استغني به – تدريساً - عن كثير من المؤلفات المنطقيّة قبله، في مختلف الأمصار، وعلى فترة طولية من الّزمن تصل إلى يوم النّاس هذا، ولك، أنّه بلغ من القبول ما جعل شروحه تتعّدى المائة شرحا، وأنّ معظم شرّاحه هم من المتمكّنين في المنقول والمعقول، فلقد شرحه من المغاربة :

الشيخ أبو الطّيب الحسن بن يوسف الزّيات التلمساني (ت1023ه)، والشّيخ أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة الجزائري (ت1285ه)، والشّيخ أبو عبد اللّه محمد بن خليفة الرّبيعي الجزائري (ت1094ه)، والشّيخ أبو عب اللّه محمّد بن أحمد زيتونة المنستيري التونسيّ (ت1138ه)، والشيخ معزوز المستغانمي الجزائري ، والشيخ محمد أبو راس بن أحمد المعسكري الجزائري (ت1192ه)، والشيخ محمد بن الحسن السوسي التونسي (ت1197ه)، والشيخ أبو الحسن بن عمر بن علي القلعي التونسي (ت1199ه)، والشيخ محمد الصالح بن الرحموني العسيوي المشدالي (ت1242ه)، والشيخ محمد بن يوسف بن عيسى الحفصي الإباضي (ت1332ه)، والشيخ أبو فارس عبد العزيز بن أبي بكر الرسموكي البرجي السوسي (ت1065ه)، والشيخ أبو عليّ الحسن بن مسعود بن عليّ بن يوسف اليوسي (ت1102ه)، والشّيخ أبو الفضل مسعود بن محمّد بن جموع السجلماسي الفاسي (ت1119ه)، والشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي مدين المنبهي السّوسي المكناسي (ت1120ه)، والشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب الولالي المكناسي (ت1128ه)، والشيخ أبو العباس أحمد بن مبارك بن محمد بن عليّ بن مبارك السجلماسي اللمطي (ت1156ه)، والشيخ محمد بن الحسن بن مسعود البناني الفاسي (ت1194ه)، والشيخ أبو عبد الله محمد بن طاهر الهواري المغربي (ت1120ه)، والشيخ أبو عبد الله محمد بن عليّ بن عبد اللّطيف الونجاني الفيلالي، والشيخ محمد بن محمد بن منصور الشفشاوني الفاسي (ت1232ه)، والشيخ محمد بن الحسن أقصبي الفاسي (ت1250ه)، والشيخ أبو الحسن علي بن ادريس بن علي قصارة الفاسي (ت1259ه)،

والشيخ أبو عيسى محمد المهدي بن طالب بن سودة القرشي الفاسي (ت12944هـ)، والشيخ أبو الحسن علي بن سليمان الدمناتي البوجمعي المراكشي (ت1306هـ)، والشيخ أبو اسحاق براهيم بن محمد بن عبد القادر بن محمد التادلي الرباطي (ت1311هـ)، والشيخ عبد الله بن محمد الهامشي ابن خضراء السلوي (ت1324هـ)، والشيخ الهادي بن ادريس العلمي الشفشاوني (ت1329هـ)، والشيخ أبو زيد عبد السلام بن أحمد بن علي بن الحاج الحسني العمراني اللجاني (ت1332هـ)، والشيخ أبو بكر بن علي الفجري المراكشي السلوي (ت1339هـ)، والشيخ أحمد بن المأمون البلغيثي (ت1348هـ)، والشيخ الحبيب بن علي البوسليماني الجراري السوسي (ت1352هـ)، والشيخ أبو حامد محمد المكي البطاوري الرباطي (ت1355هـ)، والشيخ أبو محمد عمر بن عبد القادر بن أبي القاسم العراقي الحسني الفاسي (ت1358هـ)، والشيخ محمد بن شعيب بوعشرين الفاسي (ت1358هـ)، والشيخ أحمد بن محمد الرهوني التطواني (ت1373هـ)، والشيخ أبو عبد الله محمد بن الطالب البرتلي الشنقيطي (ت1219هـ)، والشيخ المختار بن بونة الجكني الشنقيطي (ت1220هـ)، والسيدة خديجة بنت العاقل الشنقيطية، والشيخ أعمر بن محمد أنبوي المحجوبي الشنقيطي (ت1260هـ)، والشيخ محنض باب بن أعبيد الديماني الشنقيطي (ت1260هـ)، والشيخ عبد السلام بن محمد بن حرمة بن عبد الجليل العلوي (ت1343هـ)، والشيخ انبيرك الولاتي الشنقيطي (ت1277هـ)، والشيخ محمد حبيب الله مايابي الجكني الشنقيطي (ت1364هـ)، والشيخ محمد بن عبد الله بن البشير الشنقيطي (ت1375هـ)، والشيخ بن باباه القناني الشنقيطي (ت1382هـ)، والشيخ المهابة بن الطالب الجملي الشنقيطي (ت1382)، والشيخ سيدي بن أحمد بن حبت الغلاوي الشنقيطي (ت1395هـ)، والشيخ المختار بن حامد الديماني الشنقيطي (ت1414هـ) . (إدوحمان، يونيو2025، ص267-275)

ومن المشارقة :

الشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهري (ت1165هـ)، والشيخ أبو عبد الله محمد بن عيسى الدمياطي (ت1178هـ)، والشيخ أبو العباس أحمد بن عبد الفتاح المجيري الملوي (ت1181هـ)، والشيخ علي بن أحمد بن مكرم الصّعيدي العدوي الأزهري (ت1189هـ)، والشيخ عطية بن عطية الله البرهاني الأجهوري (ت1190هـ)، والشيخ أبو العباس أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري (ت1192هـ)، والشيخ سليمان بن السيد طه الحريثي الأكراشي (ت1199هـ)، والشيخ محمد بن علي الصبان المصري (ت1206هـ)، والشيخ أحمد بن يونس الخليفي الأزهري (ت1209هـ)، والشيخ محمد بن يوسف بن إبراهيم بن علي الغرقي (ت1232هـ)، والشيخ عبد الله بن علي سويدان الدمليجي المصري (ت1234هـ)، والشيخ مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني المصري (ت1237هـ)، والشيخ حسن بن محمد بن محمود العطّار المصري (ت1250هـ)، والشيخ حسن بن درويش القويسني (ت1254هـ)، والشيخ عبد الوهاب بن قنديل الملوي المصري (ت1260هـ)، والشيخ أبو يحي مصطفى بن رمضان البرسلي البولاقي (ت1263هـ)، والشيخ إبراهيم بن محمد

البيجوري المصري (ت1276هـ)، والشيخ محمود بن أحمد النفراوي المصري ، والشيخ عبد الرحمن بن الشيخ السيد الشرشيمي الأزهري (ت1309هـ)، والشيخ حسن بن رضوان الحسيني الخفاجي (ت1310هـ)، والشيخ محمد بن محمد الأنبابي الشافعي (ت1313هـ)، والشيخ برهان الدين إبراهيم بصيلة (ت1352هـ)، والشيخ أحمد رافع بن فاضل الطهطاوي (ت1355هـ)، والشيخ عبد المتعال بن عبد الوهاب الصعيدي المصري (ت1386هـ). وكذا : الشيخ عبد الغني بن محمد السوداني البرهاني (ت1151هـ)، والشيخ محمود بن حسن المغيساوي التركي (ت1222هـ)، والشيخ جمال الدّين محمد بن فرج الفقيهي الحديدي اليمني (ت1222هـ)، والشيخ إبراهيم بن محمود العطار الدمشقي (ت1314هـ)، والشيخ محمد بن يوسف بدر الدّين الحسني الدمشقي (ت1354هـ)، والشيخ سعيد النورسي التركي (ت1339هـ)، والشيخ محمد بن علي بن حسين المكي (ت1367هـ) . (إدوحمان، يونيو2025، ص267-275)

فهل نستطيع القول بعد هذا أنّ العقل الذي ألّف السّلم المنورق في علم المنطق، وهو ابن عشرين سنة، يستطيع أن يُمرّ مقدّمةَ لا تصحّ في علم البلاغة، أو يبني عليها بناءَ لا يستقيم، وهو في الثّلاثين من عمره، مع العلم أنّه عُرف من بين المؤلفين بشرحه لمتونه وعدم الاكتفاء بالنّظم، وعرف أيضا بقعوده للتّدريس – وهو ممارسة وتعريض للنّفس للامتحان – وعدم الاكتفاء بالتّنظير، وعرف بأنّه في شرحه ربّما لا يقبل شيئا أو تمثيلا فيه شبهة ممّا لا يليق تأدّبا. إنّنا - واللهِ - لنستحي أن نقول إنّه يستبعد أن يصدر عن عقل بهذه الدّرجة من القدرة على استيعاب الدّقائق ومن النّضج العلميّ والإحاطة والتمكّن في النّظر استساغٌ لشبهة هفوة فضلا عن أن يظنّ به إقرار لخللٍ تأسيسيّ في مقدّمات علم البلاغة، أو اضطرابٍ في بنائها النّظري، وهو في مرحلة أكثر اكتمالًا، وليست سنةٌ من سنوات الأخضريّ كسنة من سنيّ غيره، كما قد عرفت.

وهذا الذي نقلت لك – وجزى الله من جمعه خيرا – إنّما هو في بعض علوم الأخضري، أقول في بعض علمه فقط، ولو رحت تعدّد شروح الجوهر المكنون - مثلا - لربّما لم تسعك صفحات هذه المقالة كلّها، فكيف يتصوّر منه هو خاصّة، ومن كلّ هؤلاء الأعلام الأكابر، وقد أحرزوا أدوات النّظر، وأثبتوا اقتدارهم على ذلك اسهابا في شرح الدّرس البلاغي، والاستشهاد له، والتعليق عليه، وطرح التّساؤلات الدقيقة البناءة – يعرف ذلك من مارس الحواشي- ، كيف يتصوّر أنهّم، كلّهم، قد جانبوا الصّواب، وأنّ الذي اكتشف ضلالهم هو الذي طرحَ الدّرس البلاغي لكون المنطق – أي العقلِ – ضيّق عليه سبل الخوض فيه. فرق كبير بين من يستصعب علم المنطق ومن يستصحبه. ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.

4.3. الدرس البلاغي عند الأخضري

إنّ الذي ينسجم مع مقصد هذه الورقة البحثية ليس تتبّع وجوه التجديد عند الأخضري في متن الجوهر المكنون في صدف الثّلاثة الفنون، بقدر ما هو إبراز وجوه المحافظة، مع بيان نسبة ما أدخله من تعديلِ –

مع مراعاة حيثيته الخاصّة - إلى ما استبقاه من أصول، لأنّه هو الذي تقوم به – وبضمّ عبقرية الأخضري إليه – الحجة على ما نصبو إلى ترسيخه، من حيث إنّ تلك الاجتهادات لكونها لم تمسّ البنية العميقة للدرس البلاغي، شاهدة له بوصف الإنتظام.

ولقد كان مقتضى المسار المنهجي أن يُتجاوز الحديث عن المقدّمة إلى تفصيل المباحث، لاسيما وأنّ العلامة الأخضري نفسه قد تجاوزها في شرحه لنظمه، غير أنّ مقدّمة النّظم زيادة على ما فيها من الاستفتاح واستحضار الذات المحمّدية – وهما خصوصيّتان لا وجود لهما في العالم المادّي - تشّدنا إليها بتقديم الباعث على طلب هذا العلم خاصّة، وقد تقدّم أنّ قوّة الدافع المعرفي تُعدّ مؤشّرًا على خصوبة ما سيتفرّع عنه من نظرٍ ونقدٍ وتأمّل. واللاّفت أنّ ما يورده الأخضري في قوله: «ما عكف القلب على القرآن» وقوله «فشاهدوا مطالع الأنوار ما احتوت عليه من أسرار»، يلتقي في جوهره مع ما قرّره عبد القاهر الجرجاني في تأسيسه للدّرس البلاغي حيث يقول : " وهل رأيتَ رأياً أعجزَ، واختياراً أقبحَ ممن كَرِهَ أَن تُعرفَ حجةُ الله تعالى منَ الجهةِ التي إِذا عُرِفْت منها كانت أنْورَ وأبهرَ، وأقوى وأقهر، " (الجرجاني،1984، ص10) .وهو ما يعطينا نظرة استشرافية عن القيمة المعرفية التي سيعطاها هذا البحث استمدادا من سموّ القصد .

وإن كان قد مرّ ما يستدلّ به على رجاحة عقل الأخضريّ، فإنّه لابدّ لنا أن نقول إنّ تلك المواهب قد صقلها - رحمه الله - بالتبحّر في العلوم، ووظّفها في خدمة هذا العلم خاصّة، فقد بيّن " الدكتور عبد العزيز نصيف أنّ الأخضري اعتمد في شرحه لنظمه كثيرا على " المطول للتفتزاني"، نقلا علميّا ، يكتفي فيه بذكر عبارات التفتزاني تارة، ويؤيدها بالإعجاب به تارة، ويستدرك على المصادر التي أخذ منها في المسائل الفرعية الّدقيقة تارة، وربّما يبيّن اختلافه معه في وجهة النظر في بعض المسائل مع اقامة البرهان. كما أنّه يعتمد على " مفتاح العلوم " ، وعلى "الإيضاح" ، وعلى " أرجوزة المراكشي الضرير المسماة " ترجيز المصباح "، فضلا عن كونه عجيب الصلة بكتب النحو لا سيما "مغني اللبيب" لابن هشام. (نصيف، 1430-1429، ص39-41) وهو فوق ذلك كله، يحيل إلى كتب الفنون الأخرى كالصرف، والمعاجم، والفقه، والعقيدة. فانظر إلى اختياراته، وانظر إلى سعة اطّلاعه، واستحضاره، مع ما تشكلّ عندك من صورة عن مكانته العلمية يبن لك ما نحن بصدد إثباته جليّا.

أما وإنّ أوّل مظاهر المحافظة تصنيفا، ليست في تقسيمه علوم البلاغة إلى ثلاثية: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، بل التزامه بما جرت به عادة المؤلفين قبله من كونهم لا يوردون هذا التّقسيم حتّى يحدّدوا مفهوم اصطلاح الفصاحة، والبلاغة، ويبينوا أنّ الفصاحة تكون وصفا للكلمة، ووصفا للكلام، ووصفا للمتكلم، وهذا التميز الدقيق للمستويات يشير إلى الوعيّ – المنطلق منه - بمقوّمات العمليّة التّخاطبيّة رسالة ومرسلا ومرسلا إليه.

ثم إنّه – رحمه الله – كما التزم بذلك، يلتزم بالتقسيم المستقرّ في علم المعاني، إذ لم يزد فيه بابا تاسعا تجديدا، ولا أنقص من الثمانية بابا تعديلا، ولا أزاح واحدا منها إلى محلّ آخر ترتيبا. ولكنّه، درج على ما تأصّل من كونها، بابا للإسناد الخبري، وبابا للمسند إليه، وباب للمسند، وبابا لمتعلقات الفعل، وبابا للقصر، وبابا للإنشاء، وبابا للفصل والوصل، وبابا للإيجاز والإطناب والمساواة.

وهي فرصة لنثبت أنّه - والأكبار الذين ورث عنهم - أرسوا أسس هذا العلم على قواعد راسخة، وثبتوا عليها، وأسلموهما لمن بعدهم منقحة مباركة. فإذا أردنا – مثلا - أن نبرز نقص الدّرس البلاغي في الفن الأوّل منه، لزمنا أن نثبث أنّ محلا ظاهرا قد فات الأوائل التعريج عليه .

ولكنّ عقل الأخضري لم يستشكل، فلم يفعل .

ذلك أنّ مردّ هذا التبويب في أصله ناجم عن كون الكلام كلّه، لا يخرج عن كونه إمّا خبرا أو إنشاء، قسمان لا ثالث لهما. وعدم وجود ثالث لهما، دليل على تأسس الدرس البلاغي على قواعد منطقية مستوعِبة لحيثيات الظاهرة المعالجةِ في إجمالها. يقول السيوطيّ – رحمه الله : -

محتمل للصدق والكذب الخبر وغيره الانشا ولا ثالث قرّ

(السيوطي, 2011، ص54)

ثمّ إنّه، وإنّهم، لا يزيدون على الثمانية الأبواب، لأنّ الكلام إن كان من القسم الأوّل، أي الخبر، تعيّن فيه الإسناد الخبريّ، وهو مقتضِ ثلاثة أركان، فالإسناد هو الأهم فيصدّر به، ثم ينظر في المسند إليه وهو ركن، وفي المسند وهو ركن، فهذه ثلاثة. ثم إنّ المسند إمّا أن يكون فعلا أو لا، فإن كان فعلا لزم أن يتكلم زيادة على المسند، في متعلقات الفعل، ثم إن الخبر إما أن يكون قصرا أو لا، فإن كان قصرا لزم أن يتكلم عن القصر، فتكون الأبواب المتعلقة بالخبر في الجملة خمسة، ويبقى الحديث عن الشّق الثاني وهو الإنشاء ليُستوعب الكلام كله، فيفرد له باب. حتّى إذا استقل الخبر والانشاء، وحرّرت مسائل كلّ منهما، انتقل النظر إلى مستوى أعلى، وهو التركيب، التركيب الذي يجتمع فيه الخبر والخبر، أو الإنشاء والإنشاء، أو عدد من الأخبار مع عدد من غيرها، فيرتقي البحث في العلاقات الناتجة عن هذا الجمع، وكيفيات ضبطها بين قطبي المناسبة والتنافر، فيفرد الفصل والوصل بباب، هو السابع، ثم يُختتم بالنّظر في مستوى الأداء الكلّي للمعنى، لأنّ المعاني في المسندات كلّها إذا تعدد الإسناد وتنوع، لا تخرج علاقتها بالملفوظات الدالة عليها – نظريّا- عن التكافؤ، أو ارتباط تقليل أحدهما بكثرة في الآخر، فالخطاب – ككلّ – ربّما يُكتفى في لفظه بقدر الحاجة أو يتركّز اللّفظ مع اتساع المعنى أو يقل المعنى وتتوارد الألفاظ التي تشترك في أدائه، فيستدعى بحث الإيجاز والإطناب والمساواة، في الباب الثامن .

ومن ثمّ، فإنّ عدم زيادته – رحمه الله - بابًا تاسعًا أو إنقاصه بابًا من هذه الأبواب لا يُفهم على أنّه تقليد – وهو من هو عقلا ونظرا- بل، هو إدراكٌ تامٌّ لتمام النسق واستيفائه، وإقرارٌ بأنّ هيكلة الفنِّ محرزّة لا تحتاج إلى تحرير. والدّليل على ما ذهبنا إليه – إن إجمالا وإن تدقيقا في هذه الحيثية – تعبيره بالبرهان في معرض شرحه لهيكلة علم المعاني، قال رحمه الله : "وقد حصروا مباحثه في ثمانية أبواب: الإسناد الخبري، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل - أي معمولاته -، والقصر، والإنشاء، ثم الوصل والفصل، ثم الإيجاز والإطناب والمساواة. وبرهان انحصاره فيها أنّ الكلام إما خبر - وهو ما له نسبة في الواقع يمكن أن يطابقها أو لا يطابقها - أو إنشاء - وهو بخلافه كالطلب وصيغ العقود والقسم -. وكل خبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند، ثم المسند قد يكون فعلا أو شبهه وحينئذ قد يكون له متعلقات. وكل إسناد أو تعلق إما بقصر أو بلا قصر، وحيث تعددت الجمل فإما أن تكون متعاطفة أو لا. وكل كلام بليغ فإما أن يكون مساوياً لأصل المعنى المراد أو أقل منه أو أكثر لنكتة " . (نصيف، 1430-1429، ص37-38)

وحيث تعددت الجمل، لم ينظر إلى سبب تعددّها، بل إلى كيفيّة التعبير استقراءً ومناقشةً، لأنّ السبب مردُّه، من حيث المتكلّم، إلى اعتبارات المقام والمراد من الكلام، ومن حيث المتلقي، إلى مقاربة مقتضى الحال، وهي مقاربة نسبيّة. وهذا التثبّث الكبير في الطّرح، وفي الطّرح، يدلّ على انفتاح الدّراسة البلاغية، لا على قصور وعجز فيها كما يزعم المتأخرون .

أمّا المتقدمون – والعلّامة الأخضريّ منهم - فقد كانت سمة تصانيفهم البارزةُ التدقيق، سواء في المسكوت عنه أو المتطرّق إليه، ولاحظ – رحمك الله – قوله – رحمه الله – في خلال شرحه للنسبة إلى الواقع : "فإن قلت: هل الواقع والخارج ونفس الأمر ألفاظ مترادفة أم لا ؟ قلت: لا، بل متساوية، وكثيراً ما يلتبس على المتعلمين الفرق بين المترادفين والمتساويين (...) فالمترادفان: لفظان على مفهوم واحد كالقمح والبر، والمتساويان مفهومان على مصدوق واحد كالإنسان والمتعجب والناطق والكاتب ونحو ذلك، فالمترادفان متحدا المفهوم، والمتساويان مختلفا المفهوم متحدا المصدوق والفرق بين المفهوم والمصدوق أن المفهوم مراد الواضع وهو مساو للمسمى، والمصدوق مراد الناطق وهو مساو للمعنى والمراد، ومثال ذلك إذا قلت : "رأيت انسانا" مفهومه: الحيوان الناطق - وهو مسماه -، ومصدوقه الشخص الذي أراده المتكلم - وهو معناه - من عنى إذا قصد، وإنما قلنا: إن هذه الأمور متساوية لأن الواقع اعتبر فيه الوقوع في نفس الأمر، والخارج اعتبر فيه الخروج عن القوى المدركة، ونفس الأمر اعتبر فيه نفس الشيء. وما ذكرناه من تساويهما هو الجاري على رأي كثير من المحققين. وفرق بعضهم بين الخارج ونفس الأمر (..) " (نصيف، 1430-1429 ، ص41).

والذي قيل عن القيمة العلميّة للتّدقيق في مسألة انحصار علم المعاني في الأبواب المعروفة، ليقال عن كلّ مسألة وضعت في محلّ ما من المنظومة البلاغيّة العربيّة الأصيلة. وما فكر فيه دي سوسير من كون

الوحدات لا تكسب قيمتها إلّا من حيث انتمائها إلى النظام وعلاقاتها النسبية مع بقيّة أفراده واضحٌ اعتباره في كلّ الأعمال الاستقرائية العربيّة، وضوحا كبيرا لا يخفى، غير أنّ الذي عجز عن إتمامه مشروع أسلوبية شارل بالي إحجاما واستشرافا، ليتجسّد تجسّدا عجيبا في مباحث هذا العلم المضبوط بعناية فائقة. أمّا المتأخرون، فلم يلحظوا ما بين الأسلوبيتين من توافق فكر مؤصل، وتباين تجسيد معجز - معجزٍ استقراءً وتحريراً - فظنّوا أنّ القوم لم يكونوا بحيث يتصوّر تفوّقهم، قد ظنّوهم لووا عمائم مرملين، وهم الذين لووها برؤوس الهضب والأكم، لا نقول أقطابا، بل الأقطابُ خدمهم وغلمانهم .

وأينما ولّيت وجهك في هيكلية هذا العلم، لاحقتك عناية المشيدين، على أننّا سنتجاوز ترتيبات علم المعاني الداخليّة، وعلميّة تقديم بعض مسائله على بعض، دعوةً إلى التوجه إليها والرجوع لها، لا اختصارا. ونكتفي – تخلّصا إليه - بالإشارة إلى ترتيب البيان على المعاني، وتقديمه على البديع. فقد قال - رحمه الله – في أوّل المعاني : " قُدِّم على فنّ البيان لأنّ البيان يعتبر بعد رعاية مقتضى الحال، فنسبته إليه كنسبة المفرد إلى المركّب، والمفرد مقدّم على المركّب طبعا ووضعا " (نصيف، 1430-1429 ، ص37)، وقال في أوّل شرح الفنّ الثاني : " لمّا كان البيان جزءا من علم البلاغة قدّم على البديع " (نصيف، 1430-1429 ، ص232)، ذلك أنّ البيان " علم يعرف به إيراد المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في إيضاح الدّلالة عليه بأن يكون بعض الطّرق واضح الدّلالة وبعضها أوضح" (السيوطي، 2011، ص191).

ولمّا كان البيان بحثا في وضوح الدّلالة، احتيج إلى شيء من التّفصيل فيها قبل الشّروع في تنويع الطرّق – كما احتيج إلى التمهيد بفصل الحقيقة والمجاز في المعاني على اختيار الأخضريّ – تفصيلا يجعل محلّ الدراسة مخلّصا ممّا لا تفاوت فيه وضوحاً. فأمّا ما كان واضحا فلا يتطرّق إليه، وأمّا ما كان بعضه أوضح من بعض فنسق، وإن شئت قلت مجموعٌ، لا تتحدّد قيمة الواحد منه إلّا بالنسبة إلى ما يشاركهُ انتماءً.

قال السيوطيّ رحمه الله : " فإن قلت ما بالك تكلمت عن تقسيم الدّلالة وذلك من علم المنطق ؟ قلت ليس منه بل هو أمر لغويّ وهو مصرحون بأنّه ليس من عملهم وأنهم إنما يذكرونه في كتبهم لاحتياجهم إليه " (السيوطي، 2011، ص192).

والمختار أنَّ " دَلالةَ اللّفظ ثلاثة أقسام: مطابقة وتضمّنٌ والتزام. (..) واعلم أنّ المطابقة تسمّى وضعيةً اتّفاقا. وأمّا التّضمّن والالتزام فعقليتان عند أرباب هذا الفنّ، لأنّ دلالة اللفظ على جزء المسمّى، أو لازمه، إنّما حصل من جهة حكم العقل بأنّ حصول الكلّ والملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللاّزم. فإذا تقرّر ذلك، فإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة عليه، لن يأتي بدلالة المطابقة لتوقفها على الوضع" (المغيلي، 2010، ص248). ذلك أنّ البحث في الطرق المختلفة في إيضاح الّدلالة، يستوجب أن يسبقه كون

الدّلالة المقصودة بالدّرس قابلة للوضوح والخفاء، و"لما لم تكن كل دلالة قابلة للوضوح والخفاء احتيج إلى تقسيمها وتعيين المقصود منها " (السيوطي، 2011، ص191).

فإذا علم ذلك، فهم إقصاء الدلالة الوضعية المطابقة من مباحث هذا الفنّ، وهو ما أشار إليه العلامة الأخضريّ بقوله :

أقسامها ثلاثة مطابقه تضمن التزام ، أمّا السابقة

فهي الحقيقهْ، ليس في فن البيان بحث لها ، وعكسها العقليتان

(الأخضري ع.، الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون ، ص34)

فقوله " ليس في البيان بحث لها " وضّح الشيّخُ بأنّ "معناهُ أنّ المطابقة لا مدخل لها في الفنّ، لأنّه لا يتأتّى بها يراد المعنى بطرق مختلفة في وضوح الدّلالة، لأنّ السامع إذا كان عالما بالوضع فلا اختلاف، وإلاّ فلا دلالة " (نصيف، 1430-1429 ، ص239) . وذلك راجع إلى مفهوم التّواضع أيّا كان مرجعه لأنّ " اللفظة تمتنع أن تدل على مسمّى من غير وضع، فمتى رأيتها دالّة لم تشك في أنّ لها وضعاً، وأن لوضعها صاحباً. فالحقيقة لدلالتها على المعنى تستدعي صاحب وضع قطعاً، فإن تعين عندك، نسبت الحقيقة إليه، فقلت: لغوية ، إن كان صاحب وضعها واضع اللغة. وقلت : شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع ،ومتى لم يتعين ؛ قلت : عرفية. وهذا المأخذ يعرفك أن انقسام الحقيقة إلى أكثر مما هي منقسمة اليه غير ممتنع في نفس الأمر." قال السيوطيّ – رحمه الله - : " وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتّى بالوضعيّة، لأنّ السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها عنده أوضح من بعض، وإن لم يكن عالما بذلك لم يكن كلّ واحد من الألفاظ دالّا عليه لتوقّف الفهم على العلم بالوضع، ويتأتّى بالعقلية، لجواز أن تختلف مراتب اللّزوم في الوضوح " (المغيلي، 2010، ص248).

فنسبة الوضوح، هي التي عليها مدار الأمر في ترتيب الطّرق التي يؤدّى بها المعنى الواحد في كلّ سياق تخاطبيّ. والتواضع يجعل المعنى واضحا وضوحا مطلقا لا تفاوت فيه. فلم يبق على حصر مباحث الباب إلّا البحث في الدلالة العقلية القابلة للتفاوت.

أما وإننا إذ نقول إنّنا سنوضح الدّلالة بغير استعمال اللّفظ الموضوع للمعنى المقصود، لا يمكن أن يُتصور إلا إذا كان الاستعمال اللغوي يجيز أن يستعمل فيه اللفظ لغير ما وضع له، فكيف؟ قال في المفتاح : " المراد بالكلمة المستعملة إمّا معناها وحده، أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها معا " (السكاكي، 1987، ص498). فالثّاني هو المجاز، والثّالث الكناية، ولا بدّ فيهما من قرينة.

ثمّ إنّ توضيح المعنى بغير الوضع الحقيقيّ، لا يقتصر على هذين، بل يمكن أن يؤتى من وضوح غيره، لا من وضوح المستعملَيْن مكانه. وتوضيحه بوضوح غيره إنّما يكون بالإلحاق، أي أن يلحق المعنى المراد أداؤه بمعنى

واضح تشبيها. ومن ثمّ فإنّ مباحث الباب تنحصر في الإلحاق، وهو التشبيه، وفي الدلالتين العقليتين، قال في حلية اللّب المصون : "ووجه الحصر أنّ إعتبار المبالغة في إثبات أصل المعنى للشيء إمّا على طريقة الإلحاق أو الإطلاق، والثاني إمّا إطلاق الملزوم على اللازم، أو عكسه، وما يبحث فيه عن الأوّل التشبيه، وعن الثّاني المجاز، وعن الثّالث الكناية فانحصر الكلام في الثلاثة " (الدمنهوري، 2018، ص194) .

معنى ذلك أن توضيح المعنى إمّا أن يكون باستعمال اللّفظ المتواضع عليه، وهو تعبير واضح وضوحا مطلقا، وإمّا أن يكون بغير اللفظ المتواضع عليه. ولكن لماذا يعدل عن الأوّل، مع العلم بأنّ مراتب وضوح الثّاني متفاوتة ؟ وهنا يظهر انفتاح الدّرس البلاغي، حيث أنّ هذا المسكوت عنه إنّما مرد الأمر فيه إلى قريحة المتكلّم، وإلى ترجيحاته فيما يعتبره من معطيات المقام التواصليّ. على أنّهم يرتّبونها – في الفنّ - باعتبار البرهان، وهو ترتيب نسبيّ ، وللمتكلّم البليغ ترجيح البرهان الذي يستعمل مراعاة ومناسبةً لمعطيات المقام. فقد شرح – رحمه الله - قوله :

ثمّ المجازوالكنى أبلغ من تصريح أو حقيقة كذا زكن

في الفنّ تقديم استعارة على تشبيه أيضا باتفاق العقلا

(الأخضري ع.، الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون ، ص34)

بقوله : " فالمجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتّصريح، لأنّ الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، وذلك كدعوى الشيّء ببينة، أي مستندة إلى برهان، لامتناع وجود الملزوم بلا لازمه، والاستعارة أبلغ من التشبيه لأنّها مجاز وهو أبلغ من الحقيقة - والتشبيه حقيقة - والمراد بالاستعارة الحقيقية والتمثيلية لا التخييلية والمكنى عنها لأنّهما ليستا من المجاز " (نصيف، 1430-1429 ، ص310) .

وإذا نظرنا إلى البنية الكمية للمنظومة، وجدنا أنّ عدد أبياتها (291) بيتًا، خُصّص منها (31) بيتًا للمقدّمة، و(9) أبيات للخاتمة، في حين استأثر علم المعاني بنحو (147) بيتًا، أي ما يقارب نصف المتن، غير أنّ صلب المعالجة فيه يدور في حدود (116) بيتًا، بما يعكس كثافة هذا الفنّ ومركزيته. أمّا علم البيان فقد ورد في (64) بيتًا، موزّعة على أبوابه الثلاثة: التشبيه، والحقيقة والمجاز، والكناية، ثم بعد ذلك خُصّص لعلم البديع (71) بيتًا، انقسمت بين الضرب المعنوي والضرب اللفظي، مع امتداد بعض مباحثه إلى الخاتمة .

فعُلم أنّ إزاحة علم البديع ترتيبا إلى المركز الثّالث لم يمكن إزدراء من وجه وإلا كان يكفي أن يشار إليه، ولكنه، يمثل كتلة وسطا بين الكتلتين قبلها، مما لا يدع منفذا لمن يريد أن ينتقص البلاغة من حيث عم الاهتمام بالمحسنات وعدّها أمورا ثانوية.

ولقد قطع ببديع شرحه، ولطف عبارته، كل الدّعاوي. فقد قال في أوّل شرح البديع :

"لا إشكال أنّ الكلام يحتاج إلى النّظر في ثلاثة أمور :

-ما يتوصّل به إلى إصلاح نفس المعنى

-وما يتوصل به إلى إصلاح تأدية المعنى للمخاطب

-وما يتوصّل به إلى جمال اللفظ والمعنى، وحسنهما وجودتهما

الأوّل علم المعاني، والثّاني علم البيان، وقد فرغنا منهما بحمد الله تعالى ، والثّالث علم البديع، وهذا محلّه " (نصيف، 1430-1429 ،ص313) .

ومعنى كون علم البديع تابعا، لا يتنافى أبدا مع وظيفته الأدائيّة، ولكنّه لا بدّ أن لا يتقدّم الحرص على توظيف مستخرجاته على الأولى من تأدية المقصود، وهو العيب الذي يظهر في الأشعار المتكلّفة المصنوعة والتي لا ينسحب الحكم عليها إلى الحكم على الفنّ الذي استمدّت منه، لأنّها نتاج اختلال في موازين أفكارِ منتجها، لا نتاجه هو .

قال رحمه الله :

علم به وجوه تحسين الكلام تعرف بعد رعي سابق المرام

ثمّ وجوه حسنه ضربان بحسب الألفاظ والمعاني

(الأخضري ع.، الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون ، ص34)

وشرحه بقوله : " معناه أنّ وجوه التحسين منها ما يتعلّق بالمعنى فيورثه حسنا وجمالا ومنها ما يتعلّق باللفظ (..) وقد تقدّم أنّ علم البديع ليس جزءا من البلاغة بل هو تابع لها، والنّظر فيه فرع النّظر فيها، وفقده من الكلام لا يخلّ بلاغته " (نصيف، 1430-1429 ، ص314).

إنّ كلّ هذا الشرح والمناقشة والترجيح والترتيب ليدلّ على أنّ التوارث الذي نتحدّث عنه هو توارث نوعيّ خاصّ، وأنّ النقل الذي نتنعّم بتلقّيه اليوم لهو حقّا نقل محرّر مدقّق، مرشّح من أخذٍ وردّ، وحجج عقول مطّلعة على فنون شتّى اطّلاعَ تمكّن وتحقيق، وأنّ تصوّر الاستقرار - الدّال على الرّسوخ في العلم - على أنّه جمود، ليعدّ من أكثر المغالطات الشائعة، التي لا تقبلها إلا عقول عزفت عن التراث لغير علّة، ثم لم تدرك أهداف الحداثة، ولا دورها في التحديث.

وإذا كان العلامة عبد الرحمن الأخضري قد التزم – في الجملة – بالترتيب المنهجي الذي قرّره الخطيب القزويني، فإنّ هذا الالتزام لم يكن التزامًا حرفيًّا جامدًا، بل تجاوزه إلى مستوى أعمق من الوعي المنهجي، إذ لم يلتزم بذلك في جميع أجزاء المنظومة، بل اجتهد في تهذيب المادة العلمية، وإعادة عرضها بصورة أكثر

وضوحًا ودلالة، كما قال في المقدمة " وما ألوت الجهد في التهذيب". ومن ثمّ، أدخل تعديلات جزئية هي في حد ذاته حجة لهذه الورقة البحيثية لأنّها تؤكد أن ما تمّ تقريره لم يكن عفويا ، بل كان عن وعي كبير ومعرفة دقيقة، وقد تقدّم شيء منه. والغالب على التعديلات تعلقها بالوظيفة التعليمية لما قدّمناه من أنّ الاجتهاد ربّما كما من أجل تقريب العلم .

ومن أبرز تجليات هذا المسلك، تخصيصه مبحث الإسناد العقلي بعنوان مستقل، بعد أن كان مندمجًا عند القزويني ضمن الإسناد الخبري، وهو ما يدلّ على حسّ تعليمي يروم إبراز الفروق الدقيقة وتقريبها للمتلقي. كما أعاد النظر في تبويب بعض الموضوعات، مثل «أحوال المسند إليه»، حيث حرص على تنظيمها بما يحقق مزيدًا من الانضباط المفهومي.

ولعلّ أوضح مثال على هذا التوجّه، إفراده مسألة «الخروج عن مقتضى الظاهر» بفصل مستقل، قصد به تقريب الفكرة وتيسير إدراكها للمتعلّمين، بعد أن كانت تُعالج في «تلخيص المفتاح» معالجة مدمجة يغلب عليها الإيجاز والغموض النسبي. وبذلك، يتبيّن أنّ الأخضري لم يكن ناقلًا للترتيب فحسب، بل كان متصرّفًا فيه بوعي، يُعيد تشكيله وفق مقتضيات البيان والتعليم، دون أن يُخلّ بالبنية الأصلية للدرس البلاغي.

ومن أبرز الأمثلة على هذا التصرّف، إضافته غرضًا ثانيًا للإبدال من المسند إليه، حيث نصّ في منظومته على قوله: «وأبدلوا تقريرًا أو تحصيلًا»، فجعَل للإبدال وظيفتين: التقرير، وتحقيق المعنى. ويؤكّد ذلك في شرحه بقوله إنّ الإبدال قد يُقصد به "تحصيل الحقيقة"، ولا سيما في بدل البعض والاشتمال. وهذا توسيع للدلالة يخالف ما ذهب إليه السكاكي، الذي حصر الإبدال في غرض واحد، هو توطئة الحكم وتقريره بإعادة ذكر المسند إليه، كما في الأمثلة التي ساقها. كما أنّ الخطيب القزويني لم يتجاوز بدوره هذا الإطار، إذ جعله لزيادة التقرير فقط، دون الالتفات إلى بعد "تحصيل الحقيقة" الذي نبّه إليه الأخضري.

أمّا في علم البيان، فإنّه قد أخّر مبحث المجاز المركّب مراعاةً لمنطق التدرّج من البسيط إلى المركّب، فجعل القسم الأول خاصًا بالمجاز المفرد، بما يتضمّنه من الاستعارة المكنية والتخييلية، ثم انتقل إلى المجاز المركّب باعتباره مستوى أعلى في التركيب الدلالي. وهذا الترتيب يكشف عن وعي تعليمي ومنهجي، يُراعي طبيعة التلقّي، ويُقدّم المفاهيم وفق نسق تصاعدي ييسّر الفهم.

ولا يقلّ حضوره النقدي وضوحًا في علم البديع، إذ قد أضاف بعض المسائل التي لم يذكرها من سبقه، ومن ذلك جناس الإشارة، وهو نوع لم يُدرجه السكاكي ولا الخطيب القزويني، وإنّما عُرف عند يحيى بن حمزة العلوي، حيث عرّفه بأنّه إيراد أحد المتجانسين دون التصريح بالآخر، مع الإشارة إليه بما يدلّ عليه. كما عُني بتفصيل الفروق الدقيقة بين مصطلحات متقاربة، مثل الإيماء والتلويح والرّمز، فبيّن أنّ التلويح

ما كثرت وسائطه، والرمز ما قلّت وسائطه مع خفاء في اللزوم، أمّا الإشارة والإيماء فهما ما قلّت وسائطه دون خفاء. وهذا الضبط يدلّ على حسّ تحليلي دقيق، يتجاوز الجمع إلى التمييز. ومن ذلك أيضا أنّه خالف الخطيب القزويني في بعض التصنيفات الدقيقة، فإذا كان القزويني يُدرج التدبيج ضمن المطابقة، فإنّ الأخضري يفصل بينهما، مميزًا كلّ واحد منهما بوظيفته الخاصة، وهو ما يدلّ كذلك على الوعي والتحليل.

يظهر اجتهاده أيضا في تعامله مع أغراض التّقديم والتأخير، إذ لم يسلّم بما ذهب إليه القزويني من جعل الاهتمام جنسًا جامعًا لسائر هذه الأغراض، بل فرّق بينها، واعتبر الاهتمام غرضًا من جملة أغراض، لا أصلًا كليًا تُردّ إليه باقي المقاصد. وهذا التحديد أدقّ من جهة التصنيف، لأنّه يرفع الالتباس بين ما هو كليّ وما هو جزئي في البنية الدلالية. ولكنّه مع كلّ هذه الترجيحات لم يعمد إلى نقض العلم من ألف إلى يائه، بل إلى الإصلاح وزيادة الحسن حسنا.

هذا، وقد ترك – رحمه الله – باب بعض المسائل مفتوحا، واكتفى بعد الطرح الإشكال وتحرير المناط بقوله " وفيه نظر "، وهذه الكلمة حجة بالغة في هذا البحث كما تعلم. فمن ذلك قوله – في معرض شرح حدّ الاسناد الخبريّ - : " فان قلت: هذا التعريف غير جامع لعدم تناوله نحو: "القمح هو البر" و:" الإنسان هو الحيوان الناطق"؛ أما الأول، فلأن فيه الحكم بأن مفهوم إحدى الكلمتين عين مفهوم الأخرى لا ثابت له؛ لأن الثابت لشيء ليس عينه، وأما الثاني، فلأن المقصود منه شرح الماهية وتفسيرها لا إثبات معنى زائد عليها؛ مع أن في كلا النوعين إسنادا خبريا. قلت: قد يرد بما تقرر في علم الميزان، من أن التعريف صورة قضية لا قضية حقيقة، فليس من باب الإسناد الخبري فى الحقيقة – وإن كان في صورته - على أنه قد يقال: على أن المعتبر في عرف القوم صورة اللفظ لا حقيقته، ولذلك جعلوا المسند والمسند إليه من صفة الألفاظ لا المفاهيم، وفيه نظر" (نصيف، 1430-1429 ، ص40) .

ومن ذلك أيضا قوله : " إذا كان الوصف جملة فلا بد من تنكير الموصوف؛ لأن الجمل التي لها محل من الإعراب يصح وقوع المفرد في موضعها، والمفرد المنسبك من الجملة نكرة، قالوا: لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير؛ وفيه نظر، لإشكال نحو: قام رجل أبوه آخوك ويشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون خبرية - كما يشترط في الصلة والحال والشرط - بخلاف الواقعة خبرا" (نصيف، 1430-1429 ، ص104).

ومنه أيضا قوله في باب الإنشاء : " فائدة : الاسم المنصرف المعتل بالياء إذا جرد عن الإضافة والألف واللام يرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ويجر بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة كقام قاض، ومررت بقاض، حذفت الياء لالتقاء الساكنين - وهما الياء والتنوين -؛ أما الياء فإنما تسكن لاستثقال الضمة والكسرة عليها، وأما التنوين فإنه لا مانع منه لأن الاسم منصرف فتنوينه للتمكين، وكان التنوين أولى بالبقاء لدلالته على معنى لا يظهر إلا بذكره؛ إذ لا دليل على التنوين إذا حذف بخلاف الياء، وأما إن كان ممنوعاً من

الصرف ك(جوار) و(غواش) و(ليال) فحكمه في الرفع حكم المنصرف. وفي الجر يخفض بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة؛ فقوله تعالى: وليالٍ عشرٍ [الفجر:2] مجرور عطفاً على الفجر، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنّما قدرت مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل - هكذا قالوا- وفيه نظر " (نصيف، 1430-1429 ، ص128) .وفي هذا كلّه مزيد بيان لفضل علمه وعقله – رحمه الله. -

5.خاتمة

إنّ دعوة العباقرة إلى الإمتثال ، دعوة للآخرين إلى عدم التّهور. فلقد بيّن الشقّ الأوّل من هذه الورقة البحثية أنّ البلاغة العربية التراثية الأصيلة ، المبثوثة مسائلها في بطون الشروح والأنظام والحواشي والمختصرات أكبر من أن تردّ جملةً، أو ينسب إليها القصور رأسا، وأنّ الذي وصلت إليه من استقرار أسيء إليه ، وأسيء تصنيفه ، هو الذي جعلها تزاح من منصب المرشد المعين الأمين إلى منفى العجزة من غير علّة شكت منها إلا علّة متلقيها.

ثمّ بينّ شقّها الآخر نموذجا واحدا يُكتفى به حجّة على كون المسخّرين لحمل أمانة هذا الدّرس ، المجنّدين أبا عن أبٍ وشيخا عن شيخٍ لضمان بقائه وأدائه وتعاطيه ، نخب مصطفون يعجز عن وصف أقدارهم وتقريب اتساع أنظارهم حتّى تناسب نفائس أنفاسهم متطلّبات أزمانهم والتالين لهم الدّهرُ وما وعى. فأعجب بالأخضريّ شيخا فتيّا وأعجب به بقاء أبديّا ، بل وأعجب به إذ يطوي كلّ الذي حوّمت هذه الورقة على إرادة قوله في قوله وهو يحثّ المريدين على استكمال الطريق فلا ينسى وصاتهم بالتريث قبل التجديد والتبصّر قبل إرادة التعديل :

وأصلح الفساد بالتّأمّلِ وإن بديهة فلا تبدّل

إذ قيل كم مزيّفٍ صحيحا لأجل كون فهمه قبيحا

(الأخضري ع.، 2006، ص128)

المصادروالمراجع:

1.أبو القاسم سعد الله. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي، الطبعة الأولى، الجزء الأول. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

2.أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي. (2010). شرح التبيان في معاني البيان، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

3.أحمد الدمنهوري. (2018). حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون، تحقيق : محمد سعيد الفجيجي وأبي يعلى البيضاوي. الحولي _ الكويت: دار الضياء للنشر والتوزيع.

4.أحمد بن داود الأخضري. (2018). العقد الجوهري في التعريف بالقطب الشيخ سيدي عبد الرحمن الأخضري، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

5.الجاحظ. (1998). البيان والتبيين، (الجزء الأول). (تحقيق : عبد السلام محمد هارون، المترجمون) بيروت: مكتبة الخانجي.

7.الحسين إدوحمان. (يونيو2025). فهرس شروح متن السلم في علم المنطق دراسة بيبليوغرافيا. مجلة الذّخيرة للبحوث والدراسات الإسلامية _ قسم العلوم الإسلامية جامعة غرداية.

8.بوزيان الدراجي. (2009). عبد الرحمن الأخضري العالم الصوفي الذي تفوق في عصره، الطبعة الثانية. الجزائر: مؤسسة.BLED EDITION

9.جلال الدين السيوطي. (2011). شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، تحقيق : إبراهيم محمد الحمداني وأمين لقمان الحبار. بيروت: دار الكتب العلمية.

10.عبد الرحمن بن صغير الأخضري. (2006). شرح الأخضري على السلم المنورق في علم المنطق، تحقيق : أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري. بيروت: دار ابن حزم.

11.عبد الرحمن بن صغير الأخضري. (د.س). الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، تحقيق : محمد بن عبد العزيز نصيف. الرياض: مركز بصائر للبحث العلمي.

12.علي عشري زايد. (1982). البلاغة العربية تاريخها مصادرها مناهجها. الجيزة _ مصر: مكتبة الشباب.

13.ماهر محمد عدنان عثمان. (2020). مجموع السلم المنورق : الأخضري، الدمنهوري، ابن يعقوب، القويسيني، الدروي، قدورة، السجلماسي. بيروت: دار تحقيق الكتاب.

14.محمد بن عبد العزيز بن عمر نصيف. (1430-1429). شرح الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون لعبد الرحمن الأخضري (ت953) دراسة وتحقيقا، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)، قسم الأدب والبلاغة، كلية اللغة العربية. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: تحت إشراف : سعاد الدين كامل عبد العزيز.

15.يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي. (1987). مفتاح العلوم. بيروت: دار الكتب العلمية.